A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/3/BRB/1
16 September 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثالثة
جنيف، ١-١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

بربادوس

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-15680 221008 221008

أولاً – المنهجية والعملية التشاورية

١- أُعد التقرير الوطني لبربادوس المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعدادات المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

٢- وتقع على عاتق وزارة الشؤون الخارجية مسؤولية تنسيق الاجتماعات مع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة وإعداد التقرير النهائي. وقد عُقد اجتماع أولي مع الوزارات والإدارات الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ شتى اتفاقيات حقوق الإنسان بجانب مكتب أمين المظالم. ووردت ورقات من تلك الوزارات ومن المنظمة النسائية الوطنية ورابطة بربادوس للمنظمات غير الحكومية. وتم تجميع هذه الورقات والمعلومات الأخرى ذات الصلة في مشروع تقرير جرى تعميمه. كما عُقدت اجتماعات أخرى بغرض إتاحة الفرصة لممثلي جميع الوكالات المشاركة والمنظمات غير الحكومية لإجراء استعراض شامل لمشروع الوثيقة. ويضع التقرير النهائي نتائج هذا الاستعراض في الاعتبار.

ثانياً – معلومات أساسية عن البلد

ألف – الدستور

٣- الدستور هو القانون الأعلى في بربادوس. وظلت الحكومات المتعاقبة في بربادوس ملتزمة بحماية حقوق الإنسان للفرد. واستناداً إلى هذه الخلفية، قررت حكومة بربادوس وشعبها عند الاستقلال تكريس هذا المبدأ في أحكام شرعة الحقوق المتضمنة في دستور بربادوس. وتكفل شرعة الحقوق عدداً من الحريات الأساسية مثل الحق في الحياة، والحق في الحرية الشخصية، والحماية من الرق والسخرة، والحماية من المعاملة اللاإنسانية، والحماية من التمييز بسبب العرق أو الموطن أو الرأي السياسي أو اللون أو العقيدة؛ والحق في المحاكمة العادلة وافتراض البراءة.

٤- وينص الدستور على أنه يجوز لأي شخص يدعي حدوث انتهاك لأي من الحقوق المذكورة أعلاه طلب الانتصاف من المحكمة العالية. وهكذا فإن هذه الأخيرة تكون بمثابة الوصي المحلي الفعلي على حقوق الإنسان في بربادوس. ولكل فرد الحق الدستوري في طلب الانتصاف من المحكمة العالية فيما يخص أية انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الدولة.

باء – الحكومة

٥- لبربادوس حكومة تستند إلى ممارسة الراشدين لحق الاقتراع العام، وتتسم بإقامة انتخابات حرة ونزيهة بشكل منتظم. ويقوم النظام الانتخابي على غرار نظام ويستمنستر البريطاني، وبربادوس عضو في الكومنولث تعترف بملكة إنكلترا رئيساً للدولة مع وجود حاكم عام يمثلها في بربادوس. وهذا النظام متعدد الأحزاب، والحزب الذي يحصل على الأغلبية في الانتخابات يشكل الحكومة ويظل فيها لمدة خمس سنوات، ويجوز إعادة انتخابه. ويعين الحزب الفائز زعيماً يتولى منصب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة. وأُجريت آخر انتخابات عامة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وأسفرت عن تغيير الحكومة بحصول حزب العمال الديمقراطي على عشرين من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ثلاثين مقعداً. وقد أدى الأونرابل ديفيد جون هوارد ثومبسون القسم رئيساً للوزراء. كما حصل حزب عمال بربادوس على العشرة مقاعد المتبقية وشكل المعارضة.

٦- ولبربادوس هيئة تشريعية تتألف من مجلسين هما: مجلس النواب الذي يضم ثلاثين عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع العام الذي يمارسه الراشدون، ويمثلون الدوائر الانتخابية الثلاثين التي تُقسم إليها الجزيرة للأغراض الانتخابية. ويضم مجلس الشيوخ ٢١ عضواً يعين الحاكم العام ١٢ منهم بناءً على مشورة رئيس الوزراء، ويعين اثنين آخرين بناءً على مشورة زعيم المعارضة، كما يعين سبعة حسب تقديره لتمثيل المصالح الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها مما يعتبره ضرورياً.

٧- وبمقتضى المادة ٦٤ من الدستور، فإن مجلس الوزراء، الذي يعينه الحاكم العام بناءً على مشورة رئيس الوزراء، مكلف بتوجيه الحكومة في بربادوس ومراقبتها بشكل عام، كما أنه مسؤول بصفة جماعية أمام البرلمان. والأخير له سلطة سن القوانين الخاصة بالسلام والنظام والحكم الرشيد في بربادوس.

جيم - السلطة القضائية

٨- تنص المادة ٨٠ من الدستور على إنشاء محكمة قضاء عليا تتألف من المحكمة العالية ومحكمة الاستئناف. وتنظر محكمة الاستئناف في الدعاوى المُحالة من المحكمة الجزئية والمحكمة العليا. ويوجد بالمحكمة العليا دائرة خاصة بالأسرة تتناول الشؤون الأسرية. ويجوز لمحكمة الأسرة هذه طلب المساعدة من الخدمات الاجتماعية ذات الصلة بشؤون الأسرة. والقضاة يعينهم الحاكم العام بناءً على مشورة رئيس الوزراء وبعد التشاور مع زعيم المعارضة. ويظل رئيس القضاء وقضاة الاستئناف بعد التعيين في مناصبهم حتى سن السبعين، وفي حالة قاضي المحكمة العالية حتى سن الخامسة والستين. ويحمي الدستور كذلك القضاة من الفصل التعسفي. والمحاكم لها سلطة مراجعة أي قانون يجيزه البرلمان لضمان اتساقه مع الدستور.

٩- ومحكمة العدل الكاريبية هي أعلى محكمة استئناف لبربادوس، وقد حلت محل اللجنة القضائية للمجلس الملكي للمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٥.

١٠- وتوجد حالياً ثلاثة سبل استئناف متاحة لمواطني بربادوس خارج النظام القانوني الوطني هي:

(أ) محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (بربادوس طرف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان)؛

(ب) لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (بربادوس طرف في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يتيح للأفراد فرصة الاستئناف أمام اللجنة)؛

(ج) محكمة العدل الكاريبية التي افتُتحت في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بوصفها المحكمة القضائية للجماعة الكاريبية، والتي تتمتع بالاختصاصين الأصلي والاستئنافي معاً؛ فبالصفة الأولى هي مسؤولة عن تفسير معاهدة شواغاراماس المنقحة، وبالصفة الثانية هي بمثابة أعلى محكمة استئناف للدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وقد سنّت بربادوس بالفعل تشريعاً تمكينياً ينص على أن محكمة العدل الكاريبية هي أعلى محكمة استئناف في البلد. كما أن بربادوس عضو بالمحكمة في اختصاصها الأصلي. ويتيح هذا للمواطنين أو الأشخاص الاعتباريين، الذين يعتقدون أن حقوقهم المحددة في المعاهدة قد انتُهكت، فرصة اللجوء إلى المحكمة في اختصاصها الأصلي بوصفها هيئة تفسير المعاهدة.

ثالثاً – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بربادوس

ألف – صكوك حقوق الإنسان الدولية

١١- بربادوس طرف في صكوك حقوق الإنسان الرئيسية الإقليمية والدولية التالية: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية حقوق الطفل. وبربادوس كذلك من البلدان الموقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات واتفاقية بيليم دو بارا التي تُلزم بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة.

١٢- ولبربادوس نظام قانوني ثنائي، شأنها في ذلك شأن معظم بلدان الكومنولث. وبالتالي لا يمكن الاستشهاد مباشرة بصكوك حقوق الإنسان الدولية بصورة عامة أمام المحاكم البلدية؛ ويجب أن يسنّ برلمان بربادوس أولاً تشريعاً محلياً لإدماج الاتفاقيات والصكوك الدولية في النظام القانوني الوطني.

باء – اتفاقيات منظمة العمل الدولية

١٣- بربادوس حالياً عضو في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، كما أنها طرف في ٣٦ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية تتعلق بحقوق وامتيازات العمال. ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بسياسة العمالة؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة)، لعام ١٩٥٨؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، لعام ١٩٤٨؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، لعام ١٩٧٨؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، لعام ١٩٩٩.

جيم – أمين المظالم

١٤- في عام ١٩٨١، أجاز برلمان بربادوس قانون أمين المظالم (١٩٨١) الذي أُنشئ بموجبه مكتب أمين المظالم. وبموجب أحكام هذا القانون يتحمل أمين المظالم مسؤولية التحقيق وإعداد التقارير في حالات الادعاء بممارسة سلوك إداري غير لائق أو غير معقول أو غير ملائم. ويتمتع بحماية من العزل من منصبه بشكل تعسفي.

دال – لجنة التجارة العادلة

١٥- أنشأت الحكومة، تسليماً منها بضرورة تحديث الاقتصاد وإنشاء مؤسسات جديدة تهدف إلى ضمان حقوق المستهلكين، لجنة التجارة العادلة في عام ٢٠٠١ بولاية تتمثل في تحسين المنافسة داخل مجتمع الأعمال، وتحسين الكفاءة في الأسواق التي تشهد احتكارات، وحماية حقوق المستهلكين وتعزيز رفاههم بصورة عامة.

١٦- وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية إنفاذ قانون تنظيم المرافق، وبعض أحكام قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، وقانون المنافسة العادلة، وقانون حماية المستهلك. واللجنة مسؤولة، بموجب قانون المنافسة العادلة، عن تشجيع المنافسة العادلة وتحقيقها في بربادوس. وأجرت اللجنة تحقيقات في شكاوى الممارسات الضارة بالمنافسة في قطاعات الاتصالات، والنفط، والخدمات المالية، والبيع بالتجزئة، وصناعة السيارات. وتناولت الشكاوى التسعير الافتراسي، وتقييد المنافسة، رفض التوريد، والتسعير التمييزي، والبيع المشروط، وقائمة مختارة من الخبراء المثمنين وفرض أسعار إعادة البيع. وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠٠٨، اتصل باللجنة ٢ ٧٣٤ شخصاً يطلبون المساعدة بشأن مسائل متصلة بالمستهلك. وراجعت اللجنة نماذج عقود موحدة، للتأكد من عدم وجود شروط غير عادلة فيها، وذلك في قطاع عريض من الصناعات مثل الاتصالات والمصارف ومرائب السيارات ومنافذ البيع بالتجزئة ومنافذ التركيبات الصحية، وغيرها من صناعات الخدمات.

هاء - المنظمات غير الحكومية

١٧- تزدهر في بربادوس روح الأخوة وسط المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي يؤدي دوراً هاماً في تشجيع النقاش حول قضايا حقوق الإنسان فضلاً عن الشواغل الخاصة بشتى المنظمات غير الحكومية. وتتراوح هذه المنظمات من المنظمات الشعبية المجتمعية المحلية إلى أذرع محلية للمنظمات الدولية، وقد أدت دوراً متكاملاً في تطوير مجتمع بربادوس مبني على مبادئ ديمقراطية سليمة. وقد شجع مجتمع المنظمات غير الحكومية البربادوسية بنشاط على مشاركة الجمهور واهتمامه بعملية الحوكمة، كما دعم مبادرات التنمية البشرية والاجتماعية.

١٨- وأُنشئت رابطة بربادوس للمنظمات غير الحكومية، وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية، في تموز/يوليه ١٩٩٧. وتسعى الرابطة، تسليماً منها بالترابط بين التنمية المستدامة وتمكين المجتمع المدني، إلى خلق بيئة شراكة وتعاون بين الأفراد والمنظمات غير الحكومية، وإلى تعزيز قدرات الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، واستعمال الدعوة بهدف التأثير في صياغة السياسات في القطاعين العام والخاص.

١٩- ومؤتمر مناهضة العنصرية في بربادوس، وكان يُعرف سابقاً بلجنة المنظمات غير الحكومية في بربادوس للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، هو ائتلاف من منظمات غير حكومية نسق مشاركة المنظمات غير الحكومية البربادوسية في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويضم مؤتمر مناهضة العنصرية في بربادوس عدداً من المنظمات غير الحكومية من بينها: جمعية إعادة توطين المواطنين الكاريبيين، ومجلس إيتشيروغانيم للنهوض بالراستافاريين، والمنظمة الكاريبية للبدائل الإنمائية المتاحة للمرأة من أجل عهد جديد، وحركة عموم أفريقيا في بربادوس، وحركة كلمنت بايني، واليوم العالمي للأمل والثقة.

٢٠- والمنظمة الوطنية للمرأة هي الهيئة الجامعة للمنظمات النسائية، في حين أن المجلس المسيحي لبربادوس ومجلس بربادوس للكنائس الإنجيلية هما الهيئتان الجامعتان في الطائفة الدينية. ومجلس بربادوس للمعاقين ومنظمة بربادوس الوطنية للمعاقين هما المنظمتان الجامعتان اللتان تخدمان مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتلقى كلتا المنظمتين المساعدة من الدولة.

رابعاً – الانجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات والقيود

ألف – مرافق السجون الجديدة

٢١- أصبح من الضروري، بسبب الحريق الذي دمر سجن غلينديري في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، بناء مجمع مخصص للغرض ذاته بديلاً عن المبنى الذي تجاوز عمره ١٠٠ عام. وهذا المجمع، الذي اكتمل في عام ٢٠٠٧، مصمم لتيسير عملية الفصل بين الجنسين من النزلاء المحكوم عليهم وأولئك الموجودين في الحبس الاحتياطي في انتظار المحاكمة وإصدار أحكام بحقهم. كما اتُخذ إجراء إضافي لتصنيف النزلاء وفقاً لمستويات المخاطر الأمنية، وهي بالتحديد "عال" و"متوسط" و"منخفض". ويشمل المجمع كذلك مرافق طبية علاجية وأخرى خاصة بعلاج الأسنان والأمراض العقلية والنفسية. وفي السجن يُعد التأهيل جزءاً مكمّلاً لسياسة إدارة مخالفي القانون، كما وضعت برامج لتوفير التدريب الأكاديمي والمهني ومهارات العمل للنزلاء لمساعدتهم في الحصول على عمل مناسب بعد خروجهم، وذلك في محاولة لخفض مستويات العودة إلى الإجرام.

باء – هيئة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة

٢٢- في عام ٢٠٠٤، أجاز البرلمان قانون هيئة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة الذي أُنشئت بموجبه السلطة المذكورة بوصفها جهة حكومية مستقلة تحت توجيه النائب العام. وقد اتُخذ قرار إنشاء هذه الهيئة تسليماً بالحاجة إلى هيئة مدنية مستقلة من خارج قوة الشرطة لتلقي الشكاوى المقدمة ضد سلوك أفراد الشرطة، ولإصدار قرارات بشأن الشكاوى لصالح العدالة والشفافية. وقد نُظم الاجتماع الافتتاحي للهيئة في ٤ حزيران/يونية ٢٠٠٤، ومنذ ذلك الحين أُودع ١٧٨ طلباً، من بينها ٨٢ طلباً لإجراء تحقيق. وقد استُكمل النظر في ٢٥ حالة ولا تزال ٩١ حالة قيد التحقيق. كما زيد عدد أعضاء مجلس الهيئة من خمسة أشخاص إلى سبعة في عام ٢٠٠٦.

جيم – الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

١- الأسرة والأطفال

٢٣- خصصت الحكومة الجديدة خدمة حافلات مجانية لأطفال المدارس اعتباراً من بداية السنة الدراسية الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. كما أعلنت خططاً لبرنامج جديد لتنظيم معسكرات صيفية وطنية يهدف إلى خلق كادر من قادة المجتمع المحلي وإتاحة الفرصة لتدريب الشباب في مجال إسداء المشورة وإدارة الأنشطة، مع تنمية شعورهم بالواجب تجاه الصغار. وسيعمل في المعسكرات متطوعون من الشباب يتم اختيارهم من الصف السادس بالمدارس الثانوية (سن ١٦-١٨ سنة)، ومن كلية المجتمع في بربادوس، ومركز كيف هيل بجامعة وست إنديز.

٢- التعليم

٢٤- اتبعت الحكومات المتعاقبة في بربادوس، منذ استقلالها في عام ١٩٦٦، فلسفة أن التعليم هو المحفز الرئيسي للتحول الاجتماعي، واعتمدت وفقاً لذلك سياسة مجانية التعليم لجميع الأطفال. وقد حققت بربادوس الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية فيما يتصل بالتعليم لأنها وفرت فرص التعليم الابتدائي الشامل، وفرصاً متساوية في

الالتحاق بالتعليم الثانوي الإلزامي حتى سن ١٦ سنة، فضلاً عن مجانية التعليم المدرسي العالي. أما الهدف المتبقي فهو توفير التعليم الشامل على مستوى دور الحضانة، وقد دخلت الحكومة في شراكة مع القطاع الخاص في جهد مشترك تحقيقاً لهذا الهدف.

٣- برنامج التكنولوجيا المجتمعي

٢٥- يهدف برنامج التكنولوجيا المجتمعي إلى ردم الفجوة الرقمية. وقد تلقى أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص التدريب منذ بدء البرنامج في عام ٢٠٠٢. ويجري تشغيل البرنامج من ١٥ مركزاً في جميع أنحاء الجزيرة يُطلق عليها اسم المراكز المرجعية.

٤- الحماية الاجتماعية

٢٦- توفر بربادوس شبكة الأمان للفئات الأضعف في شكل تحويلات نقدية فضلاً عن مساعدات عينية. وتمثل التنمية الشخصية والتدريب على اكتساب المهارات جزءاً من برنامج يسعى إلى التحول من مفهوم "الصدقة" إلى مفهوم "التمكين". ويُعرف هذا الجانب من جوانب البرنامج ببرنامج "الانتقال من الرعاية الاجتماعية إلى العمل"، ويعود له الفضل في خفض كبير في قوائم المستفيدين من المساعدات الاجتماعية.

٥- كبار السن

٢٧- يتصدر البرامج الخاصة بكبار السن مفهوما "الشيخوخة النشطة" و"رعاية كبار السن في منازلهم". ويضم مفهوم الشيخوخة النشطة برنامجاً يهدف إلى الإبقاء على كبار السن محتفظين بنشاطهم لأطول فترة ممكنة. ويتيح برنامج الأنشطة الترفيهية لكبار السن فرصة المشاركة في أشكال مختلفة من التمارين الرياضية والمسرح والرقص والحرف، بينما يتنافسون في الألعاب الوطنية لكبار السن في مسابقات ألعاب القوى والأحداث المرحة. أما برنامج "رعاية كبار السن في منازلهم" فهو بديل للرعاية في المؤسسات. ويُسمح لكبار السن بالبقاء في منازلهم، كما يقدم لهم موظفون مدربون الدعم المطلوب لمواجهة مشكلاتهم. ويعرف هذا البرنامج باسم "برنامج الرعاية المترلية".

٦- الأشخاص ذوو الإعاقة

٢٨- تُقدَّم المساعدة في شكل أجهزة مساعِدة مثل الكراسي المتحركة وأجهزة المشي. كما يجري تعديل المساكن لتيسير تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة. وصُممت الحمامات كذلك لتكون مناسبة لاستعمال ذوي الإعاقة، وثمة برنامج إنشاء المدارج لبناء نحو ٦٠ مدرجاً سنوياً كجزء من الهياكل الأساسية لمساكن الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩- وأدخلت الوحدة الوطنية للإعاقات تدريس لغة الإشارة لتيسير الاتصال بين المصابين بالصمم أو بإعاقات سمعية أخرى والمجتمع العريض. وفي عام ٢٠٠٧، أتاح برنامج "استدعاء وسيلة انتقال" تخصيص خمس حافلات مجهّزة للأشخاص ذوي الإعاقة - وبخاصة الإعاقة الجسدية، إمكانية زيادة حركتهم. ويمكن أن تستوعب هذه الحافلات كذلك الكراسي المتحركة. كما تم توفير خدمة حافلات لنقل أطفال المدارس ذوي الإعاقات.

٣٠- ولضمان جودة التعليم لجميع الطلاب، وتسليماً بضرورة استفادة الأطفال ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في النظام المدرسي، ألحقت وزارة التعليم مؤخراً مبانٍ إضافية تلبي الاحتياجات الخاصة للأطفال ذوي الإعاقة ببعض المدارس الحكومية. وهناك بعض المؤسسات المخصصة لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة مثل مدرسة تشالنر ومركز التعلُّم. وفي السنوات الأخيرة، تمكّن الطلاب ذوو الإعاقة السمعية والبصرية ممن يتلقون تعليمهم في مدرسة إيرفينغ ويلسون، وهي مدرسة خاصة بالطلاب ذوي الإعاقة، من اجتياز الامتحان التحريري لدخول المدارس الثانوية في بربادوس ونجحوا في الالتحاق بالمدارس الثانوية. ولتيسير عملية تكيف الطلاب في المدارس الثانوية، تُوفّر لهم معدات متخصصة مراعاة لاحتياجاتهم الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع المدارس التي شُيدت حديثاً وتلك التي جرى ترميمها في إطار برنامج تعزيز قطاع التعليم زُودت بمرافق ومدارج وحمامات تلائم الطلاب الذين يستعملون الكراسي المتحركة، لأنه ثمة تركيز على استيعاب هؤلاء الطلاب في فصول الدراسة العادية. بيد أنه من الضروري توفير المزيد من المرافق والمتخصصين وتدريب المدرسين على نحو أفضل من أجل تعليم الأطفال ذوي الإعاقة. كما ينبغي ملاحظة وجود مقترح بوضع سياسة شاملة لذوي الاحتياجات الخاصة تنظر فيها حاليا وزارة التعليم باهتمام.

دال - التحديات

٣١- أُثيرت في المشاورات مع أعضاء المجتمع المدني مخاوف بشأن عدد من القضايا منها غياب الإطار التشريعي والمؤسسي المطلوب لتيسير المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية بخلاف نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني من القطاع الخاص في "الشراكة الاجتماعية".

٣٢- وقد أثار المجلس المعني بالمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص مخاوف تتعلق بوجود تمييز قائم على نوع الجنس في بعض أحكام قانون الإعالة لعام ١٩٨٤، الذي ينطبق فقط على الأطفال المولودين خارج إطار الزوجية. وبموجب المادة ٦ من قانون الإعالة *يجوز للمرأة العازبة التقدم بطلب إلى القاضي لاستصدار أمر استدعاء الرجل الذي تدعي أنه أب لطفلها*. بيد أنه لا يوجد حكم مقابل بموجب قانون الإعالة يسمح للرجل العازب، في ظروف مماثلة، بتقديم طلب أمر إعالة.

٣٣- وأثار كذلك أعضاء المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص الأعضاء المنتمين لعقيدة راستافاريان، المسائل المتصلة بالتمييز والوصم والتهميش. وثمة شعور بأن هؤلاء الأشخاص ضحية للتوصيف الذي قد يؤدي إلى أضرار وافتراضات خاطئة وتعدٍ على الحقوق. ولذلك، سيتعين على الحكومة الشروع في سلسلة برامج تدريب وتوعية للموظفين العموميين المسؤولين عن تقديم الخدمات إلى عامة الجمهور لضمان عدم التمييز ضد هؤلاء الأشخاص بسبب العنصر أو الطبقة أو الدين أو الثقافة أو الأصل العرقي.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، أُثيرت مخاوف بشأن كيفية التعامل مع الشكاوى أو الادعاءات بسوء السلوك أو التعدي على الحقوق من جانب السلطات الحكومية، وبخاصة الشرطة. وعلى الرغم من إنشاء الإطار التشريعي والمؤسسي في شخص أمين المظالم وهيئة تلقي الشكاوى المقدمة ضد أفراد الشرطة، تقر الحكومة بأنه يجب عمل المزيد لتعزيز هذه الأُطر وزرع ثقة الشعب في نظام الشكاوى.

٣٥- وأعربت المنظمة النسائية الوطنية عن قلقها إزاء عدم وجود قانون خاص بالتحرش الجنسي، إذ يجري التعامل مع الشكاوى في الوقت الراهن على أنها اعتداءات بدلاً من كونها مسألة علاقات صناعية. كما أن الأثر النفسي والجسدي الذي يتركه العنف المترلي على الأطفال هو مصدر آخر من مصادر القلق. وأعربت رئيسة المنظمة النسائية الوطنية عن إحباطها لغياب نظم الدعم على المستوى الإداري للمرأة ولمسألة تحصيل نفقة إعالة الأطفال.

٣٦- وتدرك الحكومة وجود تشريعات عديدة تحتاج إلى تحديث لتجسد قواعد حقوق الإنسان الدولية الحالية المتصلة بالمساواة والنزاهة وحرية المعلومات وحرية تكوين الجمعيات، وتلتزم بإجراء هذا الإصلاح في أقرب وقت ممكن ولكن تعوزها الموارد البشرية الكافية والقدرات الأخرى اللازمة.

٣٧- وتدرك الحكومة الحاجة إلى تدعيم الإطار التشريعي والمؤسسي والإجرائي الضروري لزيادة إعمال هذه الحقوق وتعزيز احترام حقوق الإنسان بشكل أكبر بين جميع قطاعات المجتمع. وهكذا، يجب أن تعتمد الحكومة وتؤسس اللوائح التنظيمية والقواعد الإدارية اللازمة لتوفير المزيد من الرصد والامتثال.

خامساً - الأولويات الوطنية الرئيسية

ألف - الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته

٣٨- تستند سياسة بربادوس تجاه الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الفلسفة القائمة على أن الشعب وقدراته الفطرية هما أعظم مورد. ومنذ تسعينات القرن الماضي تؤكد البيانات أن الإيدز من الأسباب الرئيسية لوفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٤٤ سنة. وقد خصصت الحكومة الموارد منذ الثمانينات لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بربادوس. ومنذ عام ٢٠٠١ زادت الاستجابة الوطنية للتصدي للمرض بالتزام الحكومة تقديم مبلغ ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على مدى خمس سنوات لبرنامج الاستجابة الوطنية الموسعة. ويشمل جزء من هذه المبادرة هدف توفير العلاج شديد الفعالية بمضادات فيروسات النسخ العكسي مجاناً لجميع المواطنين حاملي الفيروس المستوفين للشروط المحددة. كما شملت الجهود الرامية إلى مكافحة المرض والحد من انتشاره عدداً من برامج التوعية العامة والتثقيف الجنسي وتوزيع وسائل الوقاية مجاناً.

٣٩- وقد سُلط الضوء على الاستجابة الواسعة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفها من أفضل الممارسات، وأنها صارت ممكنة عن طريق اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي أُنشئت في عام ٢٠٠١، وهي سلطة التنسيق المركزية للقطاعات والشركاء المسؤولين عن التوعية بالمرض والوقاية منه وعلاجه. ويشمل أصحاب المصلحة الحاليون الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية، وممثلين للقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، وجماعات الشباب، والمنظمات الدينية، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وأرباب العمل والعاملين في المجال الطبي. وأكملت اللجنة مؤخراً مشروع الخطة الاستراتيجية الوطنية (٢٠٠٨-٢٠١٣).

٤٠- ومن العناصر الأساسية للشراكة مع المجتمع المدني مشاركة الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الممثلَين في اللجان والهيئات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٥. وتوفر اللجنة الوطنية المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التمويل لخدمات عديدة تقدمها منظمات المجتمع المدني مثل منظمة كير بربادوس، واتحاد المثليين الجنسيين والسحاقيات لمكافحة الإيدز في بربادوس، وجمعية الإيدز في بربادوس.

٤١- وقد شددت استجابة بربادوس للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية على توفير العلاج الطبي والرعاية للأشخاص المتعايشين مع الفيروس، والحد من الوصم والتمييز، والوقاية، بما في ذلك عن طريق برامج الإعلام والتثقيف والاتصال. وشهدت بربادوس، مع ظهور أدوية العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي، انخفاضاً ملحوظاً في حالات الوفيات المرتبطة بالمرض.

٤٢- وتضع الحكومة ضمن أولوياتها إعداد وثيقة سياسات شاملة متعددة القطاعات تستند إلى التنمية وحقوق الإنسان. وتهدف السياسة إلى "تحقيق تغيير إيجابي ومستدام في السلوك، ليس وسط الفئات الضعيفة والمهمشة فحسب، بل كذلك وسط جميع السكان عن طريق التخطيط المستند إلى الأدلة والتدخلات المحددة الأهداف التي تسترشد بالبحوث التشغيلية" (سياسة بربادوس الوطنية الخاصة بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ص ٨). ووفقاً لذلك، حصلت حكومة بربادوس على قرض من البنك الدولي بقيمة ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٠٠٨-٢٠١٣.

باء - فرقة العمل الوطنية الخاصة بمنع الجريمة

٤٣- بناءً على التوصيات التي قدمتها دراسات مختلفة، من المقترح أن تساعد فرقة العمل الوطنية الخاصة بمنع الجريمة في وضع برنامج لمنع العنف يهدف إلى التصدي لمسألة العنف ضد المرأة والعنف القائم على نوع الجنس والعنف في المدارس. وسوف تنشئ فرقة العمل لجنة لمنع العنف تتألف من ممثلين عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والحكومة والوكالات غير الحكومية.

٤٤- وكجزء من هذه الاستراتيجية، سوف تنشئ فرقة العمل الوطنية الخاصة بمنع الجريمة أندية لمنع الجريمة في المدارس الثانوية. وهدف هذه الأندية هو منح الأعضاء فرصة تخطيط وتنفيذ برامج لمنع العنف في مدارسهم والمجتمعات المحيطة بها. وسوف يسهم ذلك في تهيئة بيئة تعلم آمنة للأطفال.

٤٥- ومنذ عام ٢٠٠٤، ظلت فرقة العمل الوطنية الخاصة بمنع الجريمة تسهم في برنامج تقييم المخالفين للقانون في المدرسة الصناعية الحكومية التابعة لمصلحة السجون ومراقبة السلوك. وهدف البرنامج هو تقييم الخطر الذي يشكله المخالف للقانون والعلاج الضروري لإعادة تأهيله. ويراعي هذا المشروع الحقوق الاجتماعية الإنسانية الأساسية بمنحه مخالفي القانون فرصة لإعادة التأهيل وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٦- وتخطط فرقة العمل الوطنية الخاصة بمنع الجريمة لبرنامج إجراء اختبار معرفة القراءة والكتابة لنزلاء السجون. وهذا البرنامج هو من بين التوصيات الواردة في تقرير لجنة القانون والنظام، وسيجري تجريبه في السنة المالية الحالية.

جيم – العنف المترلي

٤٧- أثرت آفة العنف المترلي سلباً على الأُسر وكانت عواقبها مدمرة للمجتمعات ليس من الناحية الاجتماعية فحسب، بل كذلك من الناحية الاقتصادية. وقد ألزمت بربادوس نفسها بعدد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى القضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة، وهي تحديداً اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة التي صدقت عليها في عام ١٩٨٠، واتفاقية بيليم دو بارا في عام ١٩٩٥، وخطة عمل بيجين لعام ١٩٩٥.

٤٨- وسعت الحكومة جاهدة، من أجل الوفاء بهذه الالتزامات، عن طريق مكتب الشؤون الجنسانية، إلى جعل هذه المسألة موضع اهتمام عام بالمشاركة في عدد من الأنشطة مثل حلقات العمل وحلقات النقاش بهدف التوعية بهذه المسألة. ويُنظم سنوياً في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، كما يُنظم سنوياً الاحتفال بستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على نوع الجنس في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ويدعو هذان الحدثان إلى نهج عدم التسامح على الإطلاق مع العنف المترلي، كما يحتلان مرتبة متقدمة ضمن المناسبات السنوية الهامة لمكتب الشؤون الجنسانية. وقد أدى المكتب دوراً فعالاً في تنسيق الأنشطة للاحتفال بهاتين المناسبتين، كما عمل إلى جانب أصحاب المصلحة لضمان نجاحهما.

٤٩- ولضمان أن يكون الشباب جزءاً من هذا الجهد المؤزر الرامي للقضاء على العنف المترلي، أقام المكتب شراكة مع المنظمة النسائية الوطنية بهدف إدخال برنامج عن العنف المترلي في مناهج المدارس الثانوية في بربادوس. ومن أكبر التحديات التي واجهت مسألة محاربة آفة العنف المترلي على مر السنين عدم القدرة على قياس هذا العنف بشكل دقيق. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم وجود منهج متناسق لجمع البيانات لدى الوكالات العاملة في مجال محاربة العنف المترلي. وتسليماً من المكتب بهذا القصور، فقد أنشأ آلية تُسمى بروتوكول جمع البيانات الخاصة بالعنف المترلي سوف تساعد في جمع بيانات شاملة عن العنف القائم على نوع الجنس وتقدم معلومات عن كل من الضحية والجاني. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أقر مجلس وزراء بربادوس توصية بشأن هذه المسألة ممهداً بذلك الطريق لمشروع تجريبي ينفذ في آب/أغسطس ٢٠٠٨ باستخدام نموذج نظام البيانات الخاصة بالعنف المترلي. وسيضم هذا المشروع عدداً من الوكالات من أصحاب المصلحة في القضاء على العنف المترلي، وقد نفذ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. كما شرع مكتب الشؤون الجنسانية في إجراء دراسة استقصائية عن مدى انتشار العنف المترلي في بربادوس.

دال – الحكم الرشيد

٥٠- تلتزم بربادوس، كسياسة عامة، بمبادئ الحكم الرشيد والقضاء على الفساد في القطاعين العام والخاص. وقد صيغ تشريع تمكيني من المتوقع إجازته في صورته النهائية في المستقبل القريب جداً، وهو ما سيجعل بربادوس في موقف متقدم نحو التصديق على الاتفاقية. وفي هذه الأثناء، تركز بربادوس على هذه المسألة على الصعيد المحلي. وبخلاف صياغة التشريع التمكيني، أُنشئ بمكتب رئيس الوزراء وحدة استشارية للحكم الرشيد ومجلس استشاري للأمر نفسه. وأُنشئت الوحدة الاستشارية في عام ٢٠٠٨ لضمان تيسير وتحقيق أهداف الحكومة في الوقت المحدد فيما يتصل بالحكم الرشيد، والتي تشمل ما يلي: صياغة التشريع الخاص بالنزاهة بما في ذلك الأحكام الخاصة بإعلان الموظفين الحكوميين عن ممتلكاتهم ومدونة قواعد سلوك للوزراء؛ وصياغة التشريع الخاص بحرية المعلومات؛

وصياغة التعديلات على قانون التشهير؛ وسن أحكام دستورية جديدة لترشيد صلاحيات رئيس الوزراء؛ وصياغة التشريع الخاص بالمتعهد العام. ويقدم المجلس الاستشاري كذلك المشورة إلى رئيس الوزراء بشأن الأمور التي يحيلها إليه الأخير. والحكومة ملتزمة كذلك بالتعاون التام والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة بشأن المسائل المتصلة بالحكم الرشيد، وملتزمة كذلك بالتنفيذ الكامل لبرامج الإعلام والتثقيف بشأن هذه المسائل.

٥١- وفي الوقت الراهن، ليس لبربادوس نظام للحكم المحلي. وسوف تُطلق الحكومة قريباً برنامج تمكين المجتمع المحلي الذي يُعتبر منبراً لتعزيز التنمية ووسيلة يمكن للمواطنين من خلالها المشاركة في عملية صنع القرار والإسهام في التنمية الوطنية. ومن الناحية الاجتماعية، فإن زيادة فعالية برامج التنمية تُعد بمثابة استراتيجية، ذلك لأن البرامج تتم تلبيةً لاحتياجات الدائرة الانتخابية التي يحددها الناخبون على سبيل الأولوية. وسوف يتيح برنامج تمكين المجتمع المحلي فرصة تقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية إلى الناخبين وإلى الدائرة التي سيقل مستوى البيروقراطية فيها. وسوف تتحسن سبل كسب العيش لأن السكان المحليين الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة ستكون لهم الأولوية في فرص التوظيف داخل دوائرهم. والرابط المؤسسي بين برنامج تمكين المجتمع المحلي والحكومة المركزية سيكون إدارة تمكين الدوائر الانتخابية، بينما تكون مجالس الدوائر الانتخابية هي الرابط الهيكلي مع الناخبين.

٥٢- وتعتزم الحكومة إعطاء المواطنين مسؤولية وسلطة أكبر بإنشاء ثلاثين مجلساً للدوائر الانتخابية. وسيكون مجلس الدائرة هيئة منشأة قانوناً للممثلين المحليين الذين عينهم السكان ومنحوهم سلطة التعبير عن همومهم؛ وإقامة علاقات مع الحكومة المركزية والوكالات الأخرى؛ وإدارة الموارد بكفاءة وفعالية من أجل تنمية الدائرة الانتخابية المعنية.

هاء – الثقافة

٥٣- بربادوس، كما ذُكر آنفاً، من الدول الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أنها بصدد الانضمام إلى اتفاقية اليونسكو لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام ٢٠٠٥. ويشير هذا إلى التزام بربادوس بالإيمان بأن الحقوق الثقافية هي جزء أساسي من حقوق الإنسان العالمية، وأن لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها، كما له حرية التعبير الثقافي ما دام يراعي في ذلك احترام حقوق الإنسان.

٥٤- وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت بربادوس، بموجب القانون الذي أصدره البرلمان في ١٩٨٣، مؤسسة ثقافية وطنية، وهي مؤسسة قانونية تندرج ضمن اختصاص الوزارة المسؤولة عن الثقافة. وتتمثل ولاية المؤسسة الثقافية الوطنية في الإشراف على مشاريع التنمية الثقافية الوطنية في جميع التخصصات، والسعي في الوقت نفسه للمحافظة على أشكال التعبير الثقافي لشعب بربادوس وإثرائها، مع احترام نمو الثقافات وتطورها. والحكومة ملتزمة بشكل راسخ بتوثيق تراث البلد والمحافظة عليه، سواء كان مادياً أو غير مادي، وبوجهة النظر القائلة إن الشعب من حقه الحصول على المعلومات الخاصة بتراثه الثقافي والحفاظ عليه للأجيال القادمة. لذلك وقعت بربادوس على اتفاقيات اليونسكو الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي. وتقدم الحكومة كذلك إعانة مالية كبيرة سنوياً لمتحف بربادوس والجمعية التاريخية.

واو – حقوق العمال

٥٥- تتعلق المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة بحقوق المستخدمين في مكان العمل. وتتراوح هذه الحقوق بين الحق في الانضمام إلى نقابة للعمال والحق في الحصول على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي. وهذه مبادئ تتجسد في مفهوم العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، وتؤيدها بربادوس بقوة. وتدعم بربادوس بنشاط الحقوق في العمل وتنتهج سياسات تشجع على خلق فرص العمل، والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي. وتُعتبر هذه السياسات الركائز الرئيسية للعمل اللائق، وفيما يلي بإيجاز موقف بربادوس من كل واحد من هذه المبادئ:

٥٦- بربادوس ملتزمة بضمان حقوق العمال. ويتجلى ذلك في تصديق بربادوس على الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل. ويعترف الفصل الثالث من دستور بربادوس بحق الشخص في حرية التجمع والمشاركة مع آخرين في تكوين النقابات والمؤسسات الأخرى لحماية مصالحه والانضمام إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون النقابات يسهل حرية تكوين الجمعيات، ويجري حالياً النظر في تحديث هذا التشريع.

٥٧- وصدقت بربادوس على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال) في عام ٢٠٠٠. وكونت وزارة العمل لجنة ثلاثية صاغت برامج تهدف إلى زيادة الوعي الوطني بالكارثة التي يمثلها عمل الأطفال والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في بربادوس. وقامت الوزارة، حتى تاريخه، بإنتاج وتوزيع مواد ترويجية تتناول عمل الأطفال، وأطلقت، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، برنامجاً في وسائل الإعلام الجماهيري يهدف إلى لفت الانتباه إلى هذه القضية. ويشمل هذا البرنامج الإعلامي برامج متلفزة تسلط الضوء على الأشكال المختلفة التي يمكن أن يتخذها عمل الأطفال. وعلاوة على ذلك، عدلت بربادوس قانون العمل (أحكام متنوعة). ويتحكم هذا التشريع في أنواع العمل التي يمكن أن يؤديها الأطفال، كما يحدد عدد ساعات عمل الأطفال.

٥٨- وينص الفصل الثالث من دستور بربادوس على الحماية من التمييز على أساس العرق أو الانتماء السياسي أو اللون أو العقيدة. وعلاوة على ذلك، تحظر أحكام في مشروع قانون حقوق العمل فصل العامل من الخدمة لسبب يتصل بالعرق أو اللون أو نوع الجنس أو الحالة الاجتماعية أو الدين أو السن أو الرأي السياسي إلخ. ويتضمن الهدف ١-١٣ من أهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية لبربادوس (٢٠٠٦-٢٠٢٥) التزاماً بوضع تشريع مناهض للتمييز بهدف التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، والتمييز العنصري والتمييز القائم على نوع الجنس أو السن أو الإعاقة.

٥٩- ووفقاً للمادة ٢٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، التي تنص على أن لكل شخص الحق في الراحة وأوقات الفراغ، وفي تحديد معقول لساعات العمل وإجازات مدفوعة الأجر، يقضي التشريع بأن يكون أسبوع العمل في بربادوس أربعين ساعة، كما ينص قانون العطلات المدفوعة الأجر على حق كل مستخدم في عطلة سنوية مدفوعة الأجر.

٦٠- وتواصل حكومة بربادوس برنامج التوظيف بسعيها الجاد لتوفير فرص عمل للمواطنين داخل البلاد وخارجها. وبخصوص التوظيف المحلي، تتلقى وزارة العمل من أرباب العمل الشواغر المتوفرة وترشح أشخاصاً لشغلها، كما تقدم خدمات التوجيه والإرشاد بشأن التوظيف للباحثين عن عمل محلي بغية إعدادهم لدخول سوق العمل. وفيما يتعلق بالبرنامج الخارجي، تواصل الوزارة المشاركة في ترتيبات التوظيف مع كندا والولايات المتحدة. ويتم توظيف العمال المحليين أساساً في قطاعي الفنادق والزراعة في هذين البلدين.

٦١- ومخطط التأمين الوطني في بربادوس معتَرف به على أنه يضم واحداً من أشمل نظم الضمان الاجتماعي في المنطقة بأسرها، وحالياً تعد بربادوس هي البلد الوحيد من بلدان الكاريبي الناطقة بالإنكليزية التي لديها نظام تأمين في حالة البطالة. وتشمل المنافع الأخرى التي يمنحها هذا المخطط تغطية حالات المرض، والأمومة، وإصابات العمل، والمعاش التقاعدي لكبار السن القائم على سداد اشتراكات، والمعاش التقاعدي لكبار السن غير القائم على اشتراكات.

زاي - الشراكة الاجتماعية

٦٢- لدى بربادوس شراكة اجتماعية قوية تضم الحكومة والقطاع الخاص ونقابات العمال. وهذه الشراكة هي في الأساس أداة يسعى من خلالها جميع الأطراف إلى صياغة استجابات منسقة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلد. وقد أسفرت هذه الشراكة عن بيئة صناعية أقل تعطيلاً بكثير خلال السنوات الخمس المنصرمة، وأشادت بها منظمة العمل الدولية ووصفتها بأنها مثلاً يحتذى. وقد صاغت الشراكة، عن طريق مجموعة من البروتوكولات، عدداً من المواقف بشأن مسائل حاسمة الأهمية تتعلق بحقوق الإنسان. وتعهدت الأطراف، بموجب آخر هذه البروتوكولات، بجملة أمور منها (أ) القضاء على التهميش والتمييز اللذين يستهدفان الأشخاص ذوي الإعاقة؛ (ب) حماية أطفال البلد من آفة عمل الأطفال؛ و(ج) تعزيز قيم مثل القبول والتسامح واحترام التنوع الديني والثقافي للعمال المهاجرين.

حاء - المهاجرون

٦٣- تراعي بربادوس احتياجات المهاجرين وحقهم في البحث عن فرص عمل داخل البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، صاغت وزارة العمل مشروع بروتوكول للعمال المهاجرين، في سياق برنامج العمل اللائق، ووزعته على الشركاء الاجتماعيين لتقديم إسهاماتهم وتعليقاتهم. وقد رُوعيت في صياغة البروتوكول مضامين الصكوك الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين الصادرة من الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، ويتناول البروتوكول (أ) المساواة في معاملة المهاجرين فيما يخص التوظيف وعضوية النقابات؛ (ب) حق المهاجرين في الحماية من الاتجار بالبشر والعقوبة المهينة والإيذاء الجسدي؛ و(ج) تنفيذ التدابير التي تضمن صحة وسلامة المهاجرين في مكان العمل.

طاء - الاتجار بالبشر

٦٤- على الرغم من أن الاتجار بالبشر هو ظاهرة جديدة نسبياً على منطقة الكاريبي، إلا أنه يمثل واحداً من أعظم التحديات التي تواجه صون حقوق الإنسان في العصر الحديث. وقد وقعت بربادوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال. ومُنح مكتب الشؤون الجنسانية ولاية قيادة عملية مكافحة الاتجار بالبشر في

بربادوس في عام ٢٠٠٢، وذلك في اجتماع للمندوبين الأساسيين للجنة النسائية للبلدان الأمريكية. وتعاون المكتب مع نادي المشتغلات بالأعمال التجارية والمهنية في بربادوس لنشر الوعي بهذا النشاط عن طريق مجموعة من المبادرات تضمنت حملات التوعية والتدريب لتوعية المنظمات التي يحتمل أن تتفاعل مع الممارسة. وقد حصلت هذه المبادرات على الدعم المالي من المنظمة الدولية للهجرة في إطار مبادرة منطقة الكاريبي لمكافحة الاتجار بالبشر.

٦٥- ومن أجل دفع هذه العملية قدماً، يعكف المكتب على وضع بروتوكول يهدف إلى التدخل في حالات الاتجار بالبشر وتقديم العلاج للضحايا. ومن هذا المنطلق، نُظمت حلقات عمل مع شركاء استراتيجيين لوضع دليل للبروتوكول والسياسات والإجراءات. وفي مسعى لقياس حجم المشكلة في بربادوس، أجرى مكتب الشؤون الجنسانية الترتيبات لإجراء دراسة عن أثر الاتجار بالبشر خلال هذه السنة المالية.

سادساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٦٦- تعاني بربادوس، كما ذُكر آنفاً، مثل البلدان النامية الصغيرة الأخرى، نقصاً في الموظفين المدربين على رصد تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى جمع وتحليل البيانات ذات الصلة، وإصدار التقارير المطلوبة. ويمكن أن يركز بناء القدرات ومجالات المساعدة التقنية على إعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان ووضع برامج للتثقيف في هذا المجال.

- - - - -